

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

برعاية الدكتور/ نافع على نافع - مساعد رئيس الجمهورية
ورئاسة الأستاذة/ أميرة الفاضل محمد - وزيرة الرعاية والضمان
الاجتماعي

بالتنسيق والتعاون مع الولاية الشمالية
الاجتماع الثاني عشر لمجلس تنمية المجتمع
في دورة إنعقاده الثانية للعام ٢٠١٢م

تحت شعار : نحو مجتمع متكافل

التقرير الختامي والقرارات
لاجتماع مجلس تنمية المجتمع
الولاية الشمالية - دنقلا

(١٧ - ١٨) ديسمبر ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

برعاية كريمة من السيد مساعد رئيس الجمهورية د. نافع على نافع وبتشريف والى ولاية الولاية الشمالية السيد الدكتور إبراهيم خضر وبرئاسة الأستاذة أميرة الفاضل وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي، وبإشراف السيد إبراهيم آدم وزير الدولة وبحضور عدد (١٥) من وزراء الشؤون الاجتماعية بالولايات باستثناء ولايتي نهر النيل وجنوب دارفور وبالتعاون والتنسيق مع الولاية الشمالية أنعقد الاجتماع الثاني عشر لمجلس تنمية المجتمع في دورة انعقاده الثانية للعام ٢٠١٢م بحاضرة الولاية الشمالية (دنقلا) خلال يومي الإثنين والثلاثاء (١٧-١٨) ديسمبر ٢٠١٢م تحت شعار: (نحو مجتمع متكافل).

أشتمل جدول الأعمال على خمس جلسات عمل بجانب جلستي العمل الإفتتاحية والختامية التي استهلّت بآيات من الذكر الحكيم وخاطبها د. محمد عبد الحليم محمد وزير الشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة بالولاية الشمالية مرحباً بالحضور وعبر عن سعادته لهذا اللقاء الذي جمع مستشار رئيس الجمهورية والوزراء الاتحاديين والولائيين ومديري الصناديق والوحدات وأعضاء المجلس الوطني وكل المقامات مما يعتبر حدثاً هاماً ولقاءً مباركاً.

ومن جانب آخر خاطب الجلسة الأستاذ إبراهيم آدم وزير الدولة ورئيس اللجنة الإشرافية للإعداد لهذا الاجتماع معرباً عن شكره وتقديره لأعضاء اللجنة بالمركز والولاية على الإعداد الجيد لأعمال هذا المجلس شاكرًا الولاية على استضافتها وعلى حسن الإستقبال والضيافة التي تعكس أصالة وقيم مجتمع الولاية.

إلى ذلك خاطبت الجلسة الأستاذة أميرة الفاضل وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي ورئيس مجلس تنمية المجتمع محيية وشاكرة السيد مساعد رئيس الجمهورية د. نافع على نافع على رعايته وتشريفه هذا اللقاء والسادة وزير التعليم العالي الأستاذ خميس كجو كنده والأستاذ حسبو عبد الرحمن

وزير الحكم اللامركزي وأعضاء مجلس تنمية المجتمع والمديرين العاملين للوزارات الولائية والوحدات التابعة للوزارة وأعضاء المجلس الوطني والمجلس التشريعي بالولاية وإتحاد عام المرأة السودانية وجميع الحضور من الأشخاص ذوى الإعاقة والإعلام، معدده أهم الإنجازات التي تمت في مجال الزكاة والتمويل الأصغر - التأمين الصحي - الاهتمام بالمعاقين وتوفير الأجهزة التعويضية، وأكدت على أن مجلس تنمية المجتمع من أعظم الآليات التنسيقية التي يرجع الفضل لتأسيسه للأستاذة سامية أحمد محمد الوزيرة السابقة للرعاية الاجتماعية وتتواصل اجتماعاته بصورة مستمرة ومن بينها هذا الاجتماع الذي ستصحه العديد من الأنشطة تتمثل في مساعدات عينية من ديوان الزكاة والتأمين الصحي والصناديق الاجتماعية ومشروعات التمويل الأصغر والمياه ويتم كذلك الاحتفال باليوم العالمي للأشخاص ذوى الإعاقة في الولاية.

ومن ثم خاطب الجلسة د. إبراهيم الخضر والى الولاية معبراً عن عظيم سروره بان تتشرف الولاية بانعقاد اجتماع مجلس تنمية المجتمع الثاني عشر خاصة وأنه يأتي تحت رعاية السيد مساعد رئيس الجمهورية د. نافع على نافع ووزير التعليم العالي ووزير ديوان الحكم الاتحادي، مشيراً إلى إنجازات الولاية في العمل الاجتماعي ودعم الأسر الفقيرة والتمويل الأصغر والتأمين الصحي ودعم المؤسسات الصحية والدينية وأكد على اهتمام الولاية المتزايد بالأشخاص ذوى الإعاقة كما أكد على استتباب الأمن بالولاية وتماسك النسيج الاجتماعي.

وفي ختام الجلسة خاطب الجمع الدكتور نافع على نافع مساعد رئيس الجمهورية مترحماً على المرحوم الشهيد الوالي السابق معيداً مآثره ومشيداً بالنهج الذي تتبعه وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي الذي يعتمد على مشاركة الوزارات الولائية والمختصين من خلال مجلس تنمية المجتمع باعتباره آلية تنسيقية وتقييمية ومتابعة وفرصة لإبراز المبادرات الرائدة، وأيضاً تقدم المثال الرائع من وحي ديننا الحنيف والقيم والتراث

الذي يتحلى به المجتمع السوداني من تكامل وخير مثال تجربة ديوان الزكاة الفريدة وهي نظام اجتماعي متكامل، اختتمت الجلسة الافتتاحية بتكريم السيد مساعد رئيس الجمهورية وبعض قيادة العمل الاجتماعي.

في مستهل جلسة العمل الأولى أجاز المجلس جدول أعماله ومن ثم قدم الأستاذ جمال النيل عبد الله نائب رئيس اللجنة العملية تقرير حول موقف إنفاذ مقررات الاجتماع السابق (مايو ٢٠١٢) والتي أشار فيها إلى أن جميع الولايات والجهات نفذت المقررات بنسب متفاوتة وأشار إلى أهم المبادرات والمشاريع الرائدة التي برزت من خلال تقارير الولايات وأهمها:

- مشروع توفير الوجبة المدرسية.
- الاهتمام بالمشروع القومي لتنمية المرأة الريفية ومشروعات التمويل الأصغر.
- مشروعات توفير فرص العمل للخريجين.
- مشروعات الزواج الجماعي.
- معالجة الظواهر السالبة.

ومن جهة أخرى قدمت د.رضا على سعيد إنابة عن مقرر المجلس التقرير الختامي والتوصيات لاجتماع المديرين العاميين لوزارات الشئون الاجتماعية بالولايات الذي انعقد برئاسة وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي خلال الفترة (١١-١٢) ديسمبر ٢٠١٢م للتحضير لهذا الاجتماع وقد اشتمل التقرير على عدد من التوصيات وإجازة جدول أعمال اجتماع المجلس.

إلى ذلك قدمت الأستاذة حليلة عبد الدائم مدير الإدارة العامة للتخطيط والسياسات بالإنابة ملامح خطة العام ٢٠١٣م للوزارة مشيرة إلى أن الخطة مرتكزة على الحد من الفقر للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن عبر برامج الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة والمبادرة الاجتماعية وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية مع تعزيز المشروعات

الرائدة كمشروع التمويل الأصغر والتأمين الصحي وتعزيز دور الزكاة ومصرف الادخار في المشروعات ذات البعد الاجتماعي بجانب المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية، هذا وقد أشارت إلى المرجعيات التي استندت عليها والأهداف والهدف الإستراتيجي للخطة واختتمت الخطة بالميزانيات المقدره لتنفيذ المشروعات والأنشطة.

وفي جلسة العمل الثانية قدم الأستاذ أبوأسامة عبد الله الأمين العام للمجلس القومي للمعاقين ورقة: (واقع الإعاقة في السودان .. تطلعات المستقبل) والتي أشار فيها إلى تعريف الإعاقة والمعاق وبيانات الورقة حجم الإعاقة في كل ولاية ونسبتها وتوزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب نوعها، وتطرقت الورقة إلى الوضع الراهن، ودور المبادرة الاجتماعية في معالجة قضايا المعاقين، والتشريعات، والتأهيل وإعادة التأهيل للمعاقين، كما وأشارت إلى الشركاء الوطنيين والدوليين ودورهم في معالجة قضايا المعاقين.

ومن جهة ثانية قدم الأستاذ الفاتح محمد محمود أمين عام مجلس الأشخاص ذوي الإعاقة بالولاية الشمالية ورقة حول: (الأشخاص ذوي الإعاقة بالولاية الشمالية) الوضع الراهن والرؤية المستقبلية بالولاية الشمالية والتي اشتملت على نبذة تعريفية تاريخية عن الولاية واقع الإعاقة في الولاية في مجالات الهيكله والمؤسسية - التعليم - التدريب - الرعاية الاجتماعية - الصحة - الخاتمة.

ومن جانب آخر قدم الدكتور شرف الدين على مختار وزير المالية بالولاية الشمالية ورقة حول (الآثار الاجتماعية للتعددين بالولاية الشمالية) والتي تحدثت عن وجود ٣٦،٠٠٠ معدن من جميع الولايات يحتاجون الى خدمات صحية وبيئية.

وفي جلسة العمل الثالثة استعرض د.عبد الله حسين الصندوق القومي للتأمين الصحي مخرجات ملتقى المديرين التنفيذيين للتأمين الصحي بالولايات الذي أُنْعِد بالدمازين (ديسمبر ٢٠١٢م) تحت شعار: (تنمية

موارد متكاملة وتغطية شاملة) والتي اشتملت على عدد من التوصيات تمحورت حول ثمانية محاور: تنمية الموارد واحتواء التكاليفات التوسع في التغطية - الخدمات الطبية والصيدلانية - السياسات واللوائح والتشريعات - الحوسبة - دعم ولايتي شرق ووسط دارفور - الخطة والموازنة - المتابعة والتقييم.

من جانب آخر استعرض الأستاذ حبيب محمد حبيب الأمانة العامة للسكان (وثيقة السياسة القومية للسكان المحدثه) وأشار إلى إنها تبنت المفهوم الواسع للسكان والتنمية ليشمل حركة السكان، علاقات السكان المتبادلة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية وترقية السلوك السكاني للأفراد وتحسين استخدام الموارد الطبيعية تحقيقاً للتوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة والتقدم في كافة المجالات العملية والتقنية بما يفضي إلى تعزيز رفاه السكان، وأمن على أن السياسة جاءت نتيجة تحليل الاتجاهات السكانية والوضع الراهن لاستشراف المستقبل، وأكد على أنها قابلة للقياس وإمكانية تحقيقها في مدى زمني بنهاية الإستراتيجية ربع القرنية (٢٠٣١). وأشار في استعراضه إلى المبادئ والمرتكزات والمرجعيات والهدف الإستراتيجي والأهداف وفق محاور: التحول السكاني - الأسرة والزواج - المرأة - الأطفال - الشباب - المسنين - الأشخاص ذوي الإعاقة - التعليم والبحث العلمي - أمن الإنسان وتخفيف الفقر - البيئة والمأوى - توسيع سوق العمل والاستخدام - الهجرة والنزوح والنمو الحضري - آليات التنفيذ.

إلى ذلك قامت د.رضا على سعيد مدير الإدارة العامة للبرامج الاجتماعية باستعراض وثيقة بنك الطعام القومي السوداني (الطعام - الكساء - الدواء)، مشيرة إلى أن الوثيقة جاءت في إطار إنفاذ توجيهات السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية ومخرجات المؤتمر الثالث للمسئولية الاجتماعية (يوليو ٢٠١٢) بتأسيس بنك الطعام كمبادرة عمل اجتماعي تطوعي تتبناها الوزارة مستصحبين تجارب الدول العربية التي تم عرضها في فعاليات

مؤتمر المسؤولية الاجتماعية، واشتملت الوثيقة على: المبررات - الرؤية - الرسالة - الهدف الإستراتيجي - الأهداف العامة - المستهدفين - نطاق المشروع - فترة إنفاذه وآليات تنفيذه - المبادئ الأساسية - الهيكل التنظيمي - مصادر التمويل.

حظيت الموضوعات باهتمام من الأعضاء ونوجز فيما يلي الآراء والأفكار الهامة التي أثرت:

١. المعايير والمؤشرات التي استخدمت لإنفاذ الدعم الاجتماعي.
٢. تكوين المجالس المتخصصة وكيفية تسيير عملها.
٣. الجهود المبذولة في شأن المسؤولية الاجتماعية.
٤. مبادرة ولاية الخرطوم في إنشاء مجلس تنسيق العمل الاجتماعي على مستوى المحليات.
٥. أهمية تزامن وضع الخطط والميزانيات بين المركز والولايات.
٦. مناصرة وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي في برامجها الخاصة بالدعم المباشر للفقراء.
٧. تمويل البرامج الخاصة بالمشروع القومي لتنمية المرأة الريفية.
٨. أهمية تعميم مراكز الأطراف الصناعية في الولايات التي لم يشملها.
٩. أهمية تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مجال الدراسات والبحوث.
١٠. تحريك قطاعات المجتمع والمؤسسات الرسمية والطوعية للمساهمة في مجالات العمل الاجتماعي المختلفة.
 ١. تبعية مؤسسات التمويل الأصغر.
 ٢. الاتجاه نحو عملية العمل الاجتماعي وقياس الأثر.
 ٣. عمل خارطة للفقير وتحديد مسبباته.
 ٤. الإعلام الاجتماعي.
 ٥. تقييم وتطوير أعمال المجلس تنمية المجتمع.
 ٦. الاستفادة من تجارب الدول في مجالات العمل الاجتماعي.

٧. الإعاقة ودعم المؤسسات والتنظيمات.

٨. فتح مراكز للأطراف الصناعية.

القرارات:

(١) إجازة تقرير اجتماع المديرين العامين التحضيري لاجتماع مجلس تنمية المجتمع الثانى عشر الذى انعقد بالخرطوم (١١-١٢) ديسمبر ٢٠١٢م.

(٢) إجازة تقرير موقف إنفاذ اجتماع المجلس الحادى عشر مع اعتماد مؤشرات ومقاييس تقييمية نسبياً.

(٣) التأمين على استمرارية مشروع الدعم الاجتماعى حسب الخطة الموضوعة.

(٤) ان تزامن انعقاد اجتماعات مجلس تنمية المجتمع في مواعيد تمكن الولايات من الاستهداء بخطة الوزارة الاتحادية في وضع خططهم.

(٥) تضمين جهود الولايات في مجالات العمل الاجتماعى ضمن التقارير التي تنتجها الوزارة الاتحادية.

(٦) تحريك قطاعات المجتمع والقطاع الخاص والشركات لتحقيق أهداف ومبادئ المسؤولية الاجتماعية بالمركز والولايات.

(٧) تقييم عمل مجلس تنمية المجتمع وتطويره من خلال التنوع في الموضوعات والمبادرات والمشروعات والقضايا المجتمعية.

(٨) وضع برامج اجتماعية للتعددين الأهلى تلتزم بها الجهات المختصة لدرء الآثار السالبة للتعددين من واقع نتائج دراسات اجتماعية.

(٩) إنفاذ أهداف السياسة القومية للسكان المحدثة ووضع الخطط التنفيذية على مستوى المركز والولايات.

(١٠) تتبنى الوزارة الاتحادية والوزارات الولائية خطط وبرامج تنفيذية تحقق احتياجات الأشخاص ذوى الإعاقة وتمكينهم.

(١١) تمكين تنظيمات ومؤسسات المعاقين فنياً ومادياً للقيام بدورها بفعالية.

- ١٢) إعطاء أولوية للأشخاص ذوي الإعاقة فى مجالات الخدمات الصحية والأطراف الصناعية ومشروعات الدعم الاجتماعى.
- ١٣) أخذ الاجتماع علماً بمخرجات الملتقى (١٩) للمديرين التنفيذيين للتأمين الصحى الذي أنعقد بالدمازين (٦ ديسمبر ٢٠١٢) وأمن على ما جاء فيه من توصيات.
- ١٤) أمن الاجتماع على إقامة مركز متكامل للأطراف الصناعية بحاضرة بولايتى غرب دارفور وشمال دارفور.
- ١٥) أمن المجلس على إقامة بنك العطاء وتعميمه في جميع الولايات.
- ١٦) أقر المجلس الدعوة المقدمة من وزير الشؤون الاجتماعية بولاية النيل الأبيض لاستضافة اجتماع المجلس الثالث عشر والدعوة المقدمة من وزير الشؤون الاجتماعية بولاية شمال دارفور لاستضافة الاجتماع الرابع عشر للمجلس.
- ١٧) التأمين على استضافة ولاية شرق دارفور لمؤتمر المسؤولية الاجتماعية الرابع في مطلع العام ٢٠١٤.
- ١٨) يوصي المجلس على اقامة مشروع صندوق قومي للتكافل.
- ١٩) في الختام يتقدم رئيس مجلس تنمية المجتمع وجميع أعضائه بالشكر والتقدير للولاية الشمالية والياً وشعباً وحكومةً على استضافتهم لأعمال مجلس تنمية المجتمع الثاني عشر وطيب كرمهم الذي يعكس القيم الفاضلة التى يتحلى بها مجتمع الولاية الآمن والمتماسك اجتماعياً.